

# المحاضرة الخامسة:

---

الأزمة المصرفية

وأزمة المديونية

# أولاً: أزمة المصرفية

**1- تعريف الأزمة المصرفية:** تعرف الأزمة البنكية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً

على مجمل المتغيرات المالية وحجم الإصدار ، أسعار الأسهم والسندات وكذلك إتمادات الودائع المصرفية

ومعدل الصرف . وتعرف الأزمة المصرفية بأنها حالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي ، بحيث يتطلب

الأمر تدخل من البنك المركزي ليضع الأموال الإضافية لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي .

## 2- أسباب الأزمة المصرفية:

**1.2. التوسع الائتماني غير المحسوب:** عندما تتوافر الأموال لدى البنوك، تتوسع في منح

الائتمان ، وهو أمر في حد ذاته لا غضاضة عليه إذ لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك بدون توظيف ، ولكن الخطأ آن في منح الائتمان دون تطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة .

**2.2. التوسع في القروض الموجهة للاستهلاك التريفي:** المشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك في

حد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد، مما يعيق قدرتهم على السداد مستقبلا.

## 3.2. ضعف الرقابة على المؤسسات المالية: يقصد بالمؤسسات المالية البنوك وشركات

التأمين وشركات التمويل العقاري وسوق رأس المال وشركات التوريد. ولا شك أن هذه المؤسسات المالية تلعب دوراً هاماً وخطيراً في اقتصاد أي دولة، حيث تتلقى الأموال وتعيد توظيفها.

وعلى الرغم من أهميتها فإن هذه المؤسسات سلاح ذو حدين فإن لم تكن تخضع لرقابة كافية من الجهات الرقابية فإنها تتوسع في منح الائتمان الرديء وذلك بحثاً عن الربح السريع لذلك تقع في خطر نقص السيولة عند عجز تلك الفئات عن التسديد.

## 4.2. فخ أسعار الفائدة: عندما يخفض البنك المركزي سعر الفائدة مع البنوك

التجارية تتوسع هذه الأخيرة للحصول على السيولة وتقديمها على شكل قروض للعمامة بفائدة منخفضة، ثم لما يقرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة على البنوك التجارية تعتمد هذه الأخيرة إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي وجهتها للعمامة، فيعجز هؤلاء عن التسديد بعد تراكم مخلفات أسعار الفائدة.

## 5.2. فساد وكالات التصنيف: Rating Agencies

هذه الوكالات مهمتها الأساس تقويم الجداره الائتمانية. وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات بحيث يصبح التقويم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات التمويل العقاري أي القطاع المالي بأكمله.

## 6.2. غياب الشفافية في المعلومات المالية والمحاسبية: وذلك بكثرة الخداع والحيل المحاسبية

لإخفاء القروض العقارية الرديئة لصالح مديري بعض البنوك وإخفاء الديون المعدومة . ونتيجة لذلك الخداع أصبح من الصعب استمرار البنوك في الاقراض دون جدوى.

## 2-2- الإجراءات النقدية للخروج من الأزمة المصرفية.

- خفض أسعار الفائدة على القروض أو إلغائها: يعمد البنك المركزي إلى خفض معدل الفائدة على القروض الموجهة إلى البنوك التجارية من أجل تشجيعها على الاقتراض وبالتالي التوسع في منح قروض للعامة بفوائد منخفضة.
- عمليات إعادة شراء عكسية: وتعتبر عمليات إعادة الشراء العكسية، عمليات يشتري فيها البنك المركزي أوراقاً مالية من البنوك التجارية، مع الاتفاق على إعادة بيعها إليها مرة أخرى في المستقبل.

## 2- أزمة المديونية

### 2-1- مفهوم أزمة المديونية الخارجية:

تحدث أزمة المديونية عندما تعجز الدولة المقترضة عن سداد دينها الخارجي للأطراف المقرضة سواء كانت دولا أو منظمات دولية، فتصرح بعدم قدرتها على السداد، مما يحدث حالة ذعر وهلع واخلل في ميزان المدفوعات أو ميزانية المترض،

## 2-2- أسباب الأزمة:

لقد تعرض النظام المالي العالمي لأزمات منذ العقدين المنصرمين وحتى الوقت الحالي، وكثرة تراكم المديونية، وتعود هذه الأزمة إلى الأسباب التالية:

### 1-2-2- الأسباب الداخلية:

وهي تشمل العوامل التابعة من الاقتصاديات التي لم تخطط لها بشكل جيد والتي تشمل:

- فشل معظم خطط التنمية والسياسات المتبعة في الدول النامية

- كثرة الاستهلاك بدون مبرر.

- هيمنة القطاع العام على معظم مرافق الدولة وبالتالي تؤدي إلى زيادة الأنفاق.

- العجز المستمر في الموازنة العامة الذي ينتج من ضعف الإيرادات المحلية وانخفاض المساعدات

الخارجية مما يجعل الدول تلجأ إلى التمويل بالعجز الذي يؤدي إلى توسع الدين العام الداخلي ومن ثم

ارتفاع الأسعار.

## 2-2-2- الأسباب الخارجية:

- ❖ **تغيرات اسعار النفط:** فبالنسبة للدول النفطية المدينة سيضعف انخفاض أسعار النفط من قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، باعتبار أن النفط هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي في بعض الدول المدينة مثل نيجيريا والمكسيك.
- ❖ **القيود المصاحبة للإقراض المشروطة:** تعمل على تقييد حرية البلد المدين في توجيه هذا التمويل فيما تطمح إليه من مشاريع تنموية ترى فيها الأولوية.
- ❖ **ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية وزيادة أعبائها الخارجية:** ن الارتفاع الذي طرأ على أسعار الفائدة الحقيقية يعني زيادة المبالغ التي يجب على البلدان النامية تخصيصها لدفع أعباء الديون. وبالتالي تراكمت متأخرات مدفوعات الفوائد على البلدان المدينة.
- ❖ **التزاعات الإقليمية.**
- ❖ **ارتفاع قيمة عملة القرض.**

## 2-3- الإجراءات النقدية الخروج من أزمة المديونية:

- إعادة جدولة الديون: ويشمل ذلك تأجيل مدة السداد وقدر الأقساط وأسعار الفائدة.
- تطبيق سياسة التقشف: وهذا في ما يخص النفقات العامة وهي سياسة انكماشية.
- تخفيض فاتورة الواردات وتسهيل عمليات الصادرات.
- تلقي مساعدات خارجية: مثل مساعدات المنظمات الدولية.
- إلغاء الديون من قبل الدول المقرضة.